الافتتاحية

أهمية (آسيا) في عالم (بعد كورونا)

بقلم
الأستاذ/ ضياء رشوان
رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

الانتشار الواسع لجائحة "كوفيد ١٩" المعروفة باسم كورونا، والموجات المتتالية لهذا الوباء في مناطق العالم المختلفة، هو ظاهرة لم يشهدها المجتمع الدولي على هذا النطاق الممتد جغرافياً وزمنياً منذ سنوات بعيدة.

ومن المؤسف، أن الآثار الناتجة عن انتشار هذا الوباء، لم تقتصر على الجوانب الصحية والعلاجية، ولكن اشتملت أيضاً على تأثيرات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية وديمغرافية عميقة سوف تستمر نتائجها وتداعياتها على الانسانية كلها لسنوات قادمة طويلة.

فقد أدى هذا الوباء إلى فقدان أكثر من مليون شخص لحياتهم، وما زالت الأرقام في تصاعد خاصة مع الموجة الثانية من انتشار الجائحة التي لم تفرق في ضحاياها بين مختلف الأعمار، والمستويات الاجتماعية، ومدى التقدم العلمي من عدمه.. لم تفرق بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب، فالجميع عانى ويعاني من الوباء، ولا تستطيع دولة مهما أوتيت من علم ومن موارد القوة الشاملة أن تدفع عن نفسها هذا المرض على نحو من اليقين والثقة.

في الوقت نفسه، فإن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة "كورونا" هي أخطر وأقسى من الآثار الصحية رغم مرارة فقد الأرواح، فقد تزايدت نسب الفقر في كل المجتمعات بلا استثناء، وتزايدت أعداد العاطلين عن العمل، وتأثرت منظومات التعليم، ومعدلات الانتاج، ومستوى التجارة، وأنماط الاستهلاك، ومعدلات النمو الاقتصادي في العالم كله بدرجة يحتاج معها العالم إلى سنوات عديدة من الجهد الفردي والجماعي لمجرد العودة إلى مستويات النمو التي كانت قبل الجائحة، هذا إذا استطاع العالم وقف انتشار الوباء والانتصار في معركة مواجهته، وهو انتصار لا يلوح حسمه في الأفق قبل مرور شهور طويلة وربما سنوات.

وعلى الصعيد السياسي كان للجائحة آثارها المتعددة سواء في مجال علم "النظم السياسية"، أو في علم "العلاقات الدولية" وطبيعة النظام الدولي والعلاقات بين وحداته.

فقد أعادت الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا الاعتبار إلى الأدوار الحقيقية للدولة تجاه مواطنيها، وكشفت أن الاتجاهات التي بالغت في الدعوة لانسحاب الدولة من مهامها التقليدية في مجالات الاقتصاد والأعمال والتجارة والتسليم بآليات السوق، هي اتجاهات ليست فقط غير إنسانية، ولكن اثبتت الآثار الاقتصادية أنها اتجاهات غير ناجحة من الناحية العملية، حيث كانت الدول الأكثر إدراكاً للبعد الاجتماعي، والمسئولية الاجتماعية تجاه مواطنيها هي الأقدر على تخفيف الآثار الاقتصادية على الشعوب، وهو الأمر الذي دعا كافة الحكومات بما فيها تلك التي غالت في التمسك بالنهج الرأسمالي في أبعد صوره، للتدخل في النظام الاقتصادي وتقوم بإجراءات اقتصادية واجتماعية عميقة لحماية اقتصادها والتخفيف عن مواطنيها.

ولا شك أن هذا الدرس ستكون له آثاره على الفكر السياسي في مجال النظم السياسية في المستقبل.

بالتوازي مع هذا التطور، كان هناك اكتشاف مماثل يتعلق بالعلاقات الدولية، وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي العالمي، فقد أثبتت الجائحة حاجة العالم إلى مزيد من التعاون والتضامن ليس فقط في المجالات الصحية والبحث عن علاج للوباء ، ولكن أيضاً في المجال الاقتصادي بعد أن ثبت عجز أي اقتصاد بمفرده عن مواجهة الآثار الناجمة عن الاغلاق الاقتصادي وتراجع التجارة العالمية بسبب انتشار الفيروس.

وفي الحالتين معاً، طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والسياسات الاجتماعية الداخلية، وفي مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، فقد ثبت في هذه الأزمة الدولية أن القارة الآسيوية في مجملها كانت الأقوى والأقدر على الصمود الاقتصادي في مواجهة الأزمة، وأيضاً في المواجهة المنظمة للجائحة والحد من أضرارها، في المقابل كانت أوروبا والولايات المتحدة الأكثر تضرراً من الأزمة على كافة المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية..

في ضوء كل ذلك، فقد أدت أزمة كورونا إلى تصاعد أهمية منظومة الدول الآسيوية في النظام العالمي اقتصادياً وعلمياً واقتصادياً.. وهو تصاعد كان موجوداً قبل الجائحة.. ولكن ساعدت نتائجها على تسريعه وتعميقه.. لتؤكد من جديد آن آسيا.. هي قارة المستقبل.